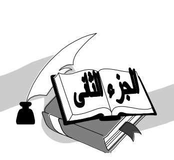
الفصل الخامس

النقود والبنوك



البنوك (المصارف)

- هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات .

س: بم تفسر.. تعتبر البنوك مؤسسات مالية وسيطة

- تعتبر مؤسسات مالية لأنها تقوم بالتعامل في الأموال (اقتراض وإقراض) .
- تعتبر مؤسسات وسيطة لأنها تقوم بالوساطة بين جمهور المدخرين وجمهور المستثمرين .

س: بم تفسر .. أهمية الوساطة المالية للبنوك

١- تستطيع البنوك(المؤسسات المالية) تجميع أحجام كبيرة من المدخرات (الأموال) من صغارالمدخرين
٢- تسهل البنوك عملية الاتصال بين المدخر والمستثمر .
٣- كما أن البنوك تقلل من نسبة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المدخرون .
٤- تساعد علي زيادة حجم الاستثمارات في المجتمع (الدولة) وزيادة قدرته علي الإنتاج .

أنواع البنوك

١) البنوك المركزية :

- هو قمة الجهاز المصرفي .
- من أهم وظائفه الحيوية التي يقوم (إصدار – النقود – بنك الحكومة – بنك البنوك وضع وادارة السياسة النقدية في الدولة بما لديه من وسائل الرقابة الكمية والنوعية) .

٢) البنوك التجارية :

- هو بنك نشاطه عام وغير متخصص يتلقي إيداعات الأفراد ويمنحهم القروض لكافة الأفراد والمؤسسات المختلفة
- تتعامل هذه البنوك في التمويل قصير الأجل .
- لم تعد وظيفة البنوك التجارية تقف عند حد الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية بل أصبح يقوم بالعديد من الأنشطة التي تدر عليه عائداً كبير .

٣) البنوك المتخصصة :

وهي بنوك تخصص في منح الائتمان (أي القروض) لنوع محدد من النشاط دون غيره مثل (البنوك العقارية – الزراعية – الصناعية)

٤) البنوك الاستثمارية :

- هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال التي تتوافر لدي المساهمين أو من خلال طرح سندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين .
- تتعامل هذه البنوك في التمويل طويل الأجل .
- تنتشر في الدول المتقدمة مثل إنجلترا والولايات المتحدة .

*ولقد أدي التطور الاقتصادي إلي ظهور نوعين جديدين من البنوك هما :

أولاً : البنوك الشاملة :

وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل في نشاط معين أو في منطقة أو إقليم معين أصبحت تحصل علي الأموال مصادر متعددة وتعمل في مختلف الأنشطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً : البنوك الإلكترونية

- وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الإنترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الإلكترونية وليس اللقاء المباشر .
- وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية .

البنوك وإصدار النقود الورقية

١ – وضع الذهب والفضة في البنوك :

كانت النقود في بدايتها من الذهب والفضة وقد وجد المتعاملون خطورة حمل الذهب والفضة فتم وضعها لدي البنك مقابل إيصال أو سند إيداع يتعهد فيه البنك برد الذهب والفضة لصاحب السند أو الإيصال عند الطلب .

٢ - ظهور الأوراق التجارية :

بمرور الزمن وجد التجار أن انتقال ملكية السند أو الإيصال من فرد إلي أخر اسهل من انتقال الذهب أو الفضة عند إجراء المعاملات التجارية وساعد ذلك علي ظهور الأوراق التجارية والتي تنتقل ملكيتها من فرد لأخر بعد تظهيرها أو التسليم . وهكذا بدأ التعامل بهذه السندات بدلاً من الذهب أو الفضة .

٣ – ظهور النقود الورقية :

حينما استقر هذا النظام ووجد قبول من التجار والمتعاملين فيه تحولت هذه الأوراق التجارية (أي السندات) إلي ظهور النقود الورقية . والتي أصبحت نائبة (أي النقود الورقية) أو ممثلة للمعدن الموجود في خزائن البنوك (من فضة أو ذهب) .

٤ – النقود الورقية المستقلة :

أرادت البنوك أن تحقق مكاسب من وراء النقود الورقية بأن تتوسع في إقراض الأفراد عن طريق إصدار سندات مستقلة (أي نقود ورقية مستقلة) لحاملها لا يقابلها أو يوازيها أي إيداع نقدي من الذهب أو الفضة وفي نفس الوقت تتعهد بدفع قيمة هذه السندات من الذهب أو الفضة عند الطلب .

س : ماذا يحدث إذا .. أسرفت البنوك في إصدار النقود الورقية

١- يعرض البنوك للإفلاس ٢ – ضياع حقوق الأفراد
٣- تعرض الدولة للأزمات الاقتصادية
٤- تدخلت الحكومات وقصرت إصدار النقود علي البنك المركزي .
٥- وضعت قيود علي إصدار النقود الورقية .

* الغطاء النقدي :

أي ضرورة توافر نسبة من الذهب أو السندات أو الأوراق المالية ذات القيمة المستقرة مقابل إصدار النقود الورقية من جانب البنك المركزي .

س: ضع [✓] أو [×] - يقتصر حق إصدار النقود في الوقت الحاضر على البنك المركزى (✓) .

* بسبب إسراف البنوك في إصدار النقود الورقية بما يزيد ما عندها من ذهب ولذلك لجأت الحكومات إلي قصر إصدار النقود الورقية علي بنك واحد والذي أصبح البنك المركزي .

البنوك والنقود الائتمانية

- لاحظت البنوك التجارية أن الأفراد يقومون بإيداع النقود الورقية لديها مكتفين بالتعامل فيما بينهم عن طريق الشيكات .
- وذلك لأن الأفراد يحتفظون بأموالهم في صورة ودائع لدي البنوك الأفراد علي تداول هذه الودائع عن طريق الشيكات فلا يضطر صاحب الوديعة للذهاب إلي البنك وإنما يكتب شيك (والشيك عبارة عن أمر يطيعه صاحب الوديعة للبنك بأن يدفع من وديعته وحسابه مبلغاً من النقود لصالح شخص معين) .
- بدأت البنوك التجارية في التوسع في الاقتراض بأكثر مم لديها من ودائع مستغلة انتشار وقبول الأفراد التعامل بالشيكات مع ملاحظة أن هذه الأموال التي يقرضها البنك للآخرين لا تمنح في شكل نقود مادية (بنكنوت) وانما في شكل حسابات تفتح باسم العميل ويتصرف فيها عن طريق الشيك وهذا ما عرف باسم النقود الائتمانية .

س: ما النتائج المترتبة علي .. غياب الرقابة عن أنشطة البنوك التجارية

- سوف تسرف البنوك التجارية في منح النقود الائتمانية للأفراد .
- تعرض البنوك للإفلاس
- تعرض الدولة لأزمات اقتصادية
- ضياع حقوق الأفراد
- يفقد الأفراد الثقة في البنوك

☜ لاحظ أن :

- النقود الائتمانية التي توسع في إقراضها البنوك التجارية تعتبر مديونية علي البنوك التجارية .
- لا تسرف البنوك التجارية في منح هذه المديونية (النقود الائتمانية للأفراد لأنها يجب أن تكون دائماً علي استعداد للدفع نقداً للمستفيد من الشيك الذي يطلب الفرد صرفه في شكل نقود ورقية .
- وتضع الدولة عن طريق البنك المركزي قيوداً علي البنوك التجارية بالتوسع في منح النقود الائتمانية شروطه وتراقب عمليات هذه البنوك بصفة عامة .

الفرق بين النقود الورقية والنقود الائتمانية

أ) النقود الائتمانية :

هي مديونية البنك كما أنها مسجلة في دفاتر أما الشيك فهو وسيلة انتقال هذه المديونية من عميل إلي أخر

ب)النقود الورقية: نقود إلزامية نهائية يقبل الجميع التعامل بها .

جـ) النقود الائتمانية:لم تصل بعد إلي مرحلة النقود الورقية (الإلزامية)

☜ ويرجع ذلك إلي:

- ليست نقود نهائية لان الفرد يطالب البنك بتحويلها إلي نقود ورقية
- نقود غير إلزامية ما زال الفرد حر في أن يقبل التعامل بها أو لا يقبلها (أي يقبل التعامل بالشيك أو بالبنكنوت)

***تعريف النقود الورقية :**

- هي أوراق نقدية تصدرها السلطات المختصة وملزمة للجميع في التعامل والبنك المركزي له وحده الحق في إصدارها في مصر .

المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية

- ومن أمثلتها : (شركات التأمين - صناديق الادخار - شركات توظيف الأموال) بالإضافة إلي البنوك .

*** الدور الرئيسي لهذه المؤسسات هى :**

١- الربط بين المدخرين والمستثمرين وتسهيل الاتصال بينهما .
٢- زيادة حجم المدخرات وتوسيع فرص الاستثمار .
٣- تقليل تكاليف الإقراض والاقتراض .

البــورصـــة (أو سوق تداول الأوراق المالية)

- يتوقف معدل النمو في أي اقتصاد معاصر – بصفة عامة – علي حجم الاستثمارات الجديدة التي يتم تنفيذها وهذا يحتاج بالطبع إلي وفير الموارد المالية اللازمة .
- هذه الوارد المالية قد تكون متوافرة ذاتياً لدي الجهة المحتاجة للتمويل سواء (فرد أو جماعة أو حتى الدولة) فتستخدمها مباشرة في تمويل استثماراتها الجديدة التي ترغب في تنفيذها .
- أما إذا لم تتوافر هذه الموارد المالية ذاتياً فان هذه الجهة نفسها مضطرة إلي اللجوء للغير لمدها بالتمويل اللازم وهنا نفرق بين حاليتين :
١- قد تلجأ الجهة (التي تحتاج الموارد المالية) إلي دعوة الغير للمشاركة معها في التمويل باعتبارهم مساهمين في المشروع المطلوب تنفيذه .
٢- وقد تلجأ هذه الجهة إلي دعوة الغير لاقتراضها المال الذي تحتاجه لتمويل الاستثمار المرغوب تنفيذه باعتبارهم دائنين فقط وليس (مساهمين) وهنا قد تلجأ الجهة للاقتراض من :
أ) إحدى وحدات الجهاز المصرفي (كوسيط مالي)
ب) الجمهور مباشرة (أفراد ومؤسسات) من خلال إصدار صكوك مديونية علي نفسها (أوراق مالية) وهي إما أن تكون قصيرة الأجل (اقل من عام) أو في صور سندات طويلة الأجل) .

☜ لاحظ أن :

أصبحت الأسهم و السندات من أهم أسس الصور المعاصرة لتوفير التمويل اللازم أما لتمويلالاستثمارات الجديدة أو غيرها .

س: قارن بين :

السهـــم	السنــد
- هو صك أو ورقة مالية تمثل حصة الشريك في رأس مال الشركة المساهمة - أي أنه يمثل للشريك في الشركة ويمثل – أي السهم – في الوقت ذاته الورقة المثبتة لهذا الحق	- هو صك أو ورقة مالية تمثل ديناً لصاحبها تجاه الشركة المصدرة لها . - ويعتبر السند قرض طويل الأجل تحصل عيه الشركة من خلال الاكتتاب العام . - يصدر السند في شكل شهادات متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرق التجارية . - وقد تكون هذه الشهادات اسمية أي يحدد فيها اسم صاحبها أو لحاملها دون تحديد لاسم صاحب الشهادة

* **أذكر الفرق بين الأسهم والسندات :**

السهم	السند
- يحق لحاملة الاشتراك في إدارة الشركة أو الرقابة عليها .	- ليس لحامل السند هذا الحق .
يحق لحامل السهم الحصول علي أرباح إذا حققت الشركة أرباح أما إذا لم تحقق فلا يحصل علي شيء	- أما حامل السند فله الحق في الحصول علي فائدة ثابتة سنوياً بصرف النظر عن تحقيق الشركة أرباح أو خسارة .
لا يحق الحامل السهم استرداد قيمة أسهمه طالما ظلت الشركة باقية ويظل شريكاً فيها .	- بينما يحق لحامل السند استيفاء قيمة سندة في الميعاد المحدود وبعدها تنقطع صلت بالشركة

- لا يحق لحملة الأسهم في حالة حل الشركة وتصفيتها استرداد قيمتها إلا بعد حصول حملة السندات علي قيمة سنداتهم والفوائد .

سوق الأوراق المالية :

- تنظيم خلاله عملية إصدار وتداول الأوراق المالية وبصفة خاصة الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية . وينقسم سوق الأوراق المالية رئيسين هما :

أ) سوق الإصدار أو السوق الأولية :

وهو السوق التي يتم فيها إصدار الأوراق المالية لاول مرة من خلال العملية المعروفة باسم عملية (الاكتتاب).

والاكتتاب:

يتمثل في طرح الأوراق المالية للبيع وعرضها علي الراغبين في الشراء وفقاً لإجراءات حددها القانون .

الاكتتاب والأسهم : فقد يتعلق الاكتتاب بالأسهم الممثلة لرأس مال الشركة المساهمة عند تأسيسها أو عند زيادة رأسمالها بعد التأسيس .

الاكتتاب والسندات : فقد يتعلق الاكتتاب بسندات صادرة عن شركة أوعن شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة التي يحق لا إصدار مثل هذه السندات .

ب) سوق التداول أو البورصة :

- يقصد بالبورصة السوق المنظمة التي يجتمع فيها العارضون والطالبون للأوراق المالية التي سبق إصدارها وذلك في أوقات وأماكن محددة حيث يتم لقاء وسطاء السوق لتنفيذ أوامر عملائهم المتلقاة من قبل أو أثناء فترة عمل (البورصة) لبيع وشراء الأوراق المالية .

☜ لاحظ أن :

١- الأوراق المالية التي يسمح بتداولها في البورصة هي الأوراق التي استوفت الشروط المقررة لقيدها في البورصة .

٢- يقتصر التعامل داخل قاعة التداول علي وسطاء السوق المصرح لهم بالتعامل تحت إشراف الهيئة القائمة علي إدارة البورصة .

٣- إلي جانب هذا السوق المنظم (داخل البورصة) – هناك أيضاً السوق غير النظامية (خارج البورصة) حيث يتم تداول الأوراق المالية غير المستوفاة بشروط القيد في البورصة ولحين إتمام إجراءات قيدها .

أهم وظائف البورصة

١) تعبئة المدخرات وتوجيهها إلي الاستثمار في قنوات شرعية منظمة تخدم الاقتصاد الوطني .

٢) توفير سوق دائمة ومستقرة تيسيراً علي المدخرين المستثمرين.

٣) توفير السيولة لحائزي الأوراق المالية إذا رغبوا في بيع ما في حوزتهم من أوراق لاحتياجهم للسيولة النقدية .

٤) توفير الضمانات اللازمة لاتمام الصفقات وفقاً لقواعد محددة مبسطة وشفافة .

٥) توفير مؤشرات عن حقيقة حجم النشاط ومستوي أداء الاقتصاد القومي والتي تعكسها حركة أسعار أسهم الوحدات الإنتاجية المتداولة بالبورصة.

أسئلة الفصل الخامس

س١ : بم تفسر :

١) البنوك المتخصصة اقل انتشاراً من البنوك التجارية .
٢) البنوك الشاملة لا تتقيد بنشاط معين تتعامل فيه .
٣) عجز النقود أحياناً عن القيام بوظيفتها كمخزن للقيمة
٤) البنوك مؤسسات مالية وسيطة

س٢ : ماذا يحدث إذا :

١) اختفت البنوك التجارية في دولة ما .
٢) لم تتمتع النقود بالقبول العام من أفراد المجتمع .
٣) إسراف البنك المركزي في إصدار النقود الورقية .
٤) ترك البنك المركزي الحرية لبقية البنوك في إصدار العملات الورقية .

س٣ : قـــارن بين :

١ – السهم والسند .
٢- النقود السلعية والنقود الائتمانية .
٣- سوق الإصدار وسوق التداول .

س٤ : اجب عما يأتي :

أ) ما عيوب نظام المقايضة ؟
ب) ماذا يقصد بالنقود وسيط تجاري ؟

س٥:ما النتائج المترتبة علي :

١) زيادة نشاط البورصة .
٢) غياب الرقابة المحكمة علي أنشطة البنوك

س٦: عرف المفاهيم الاقتصادية الآتية :

(الغطاء النقدي – البورصة – النقود السلعية)

س٧: ماذا يحدث إذا

سحب المدخرين أموالهم من البنوك .

مع الجوهري أنت في المقدمة

الباب السادس

العلاقات الاقتصادية الدولية

- لا تقتصر العلاقات الاقتصادية علي الأفراد المقيمين داخل الدولة وإنما تقوم علاقات اقتصادية بين أفراد ينتمون إلي دولة مختلفة .

س : ضع علامة [✓] أو [✗] مع ذكر السبب

- يقتصر العلاقات الاقتصادية الدولية علي انتقالات السلع فيما بين الدول (✗) .

لان العلاقات الاقتصادية الدولية متنوعة لتشمل انتقالات السلع فيما بين الدول (التجارة الدولية) وتشمل أيضاً انتقالات عناصر الإنتاج . (كالعمالة ورؤوس الأموال) .

س : ما النتائج المترتبة علي نمو العلاقات الاقتصادية بين الدول ؟

زيادة حجم التبادل في السلع والخدمات بين الدول وما يرتبط بها من عناصر الإنتاج مثل (العنصر البشري ورأس المال) .

التجارة الدولية والتجارة الداخلية

*** نظرية التجارة الدولية :**

١) تتناول هذه النظرية دراسة أسس التبادل التجاري الدولي بمعني دراسة أسباب تخصص الدول في إنتاج عدد من السلع واعتمادها علي الاستيراد من الخارج في عدد أخر .
٢) كما تتناول كيفية تسوية المبادلات بين الدول ونظم المدفوعات الدولية .

خصائص نظرية التجارة الدولية

١- وجود الحدود السياسية
٢- اختلاف العملات
٣- اختلاف اللغة والعادات والقيم
٤- ارتفاع تكاليف النقل

ميزان المدفوعات

* ميزان المدفوعات

سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات أو العمليات الاقتصادية التي تتم ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في العالم الخارجي (خلال فترة معينة " سنة في الغالب ") .

س: بم تفسر : لا يعد ميزان المدفوعات بياناً للمركز القانوني للدولة ؟

(لانه سجل لما تحصل عليه الدولة من إيرادات من العالم الخارجي وما تدفعه من مدفوعات وليس بياناً للمركز القانوني للدولة) . (أي بيان ما إذا كانت الدولة دائنة أو مدينة) .

أقسام ميزان المدفوعات

ميزان أو حساب العمليات الجارية — ميزان أو حساب العمليات الرأسمالية

أولاً : ميزان أو حساب العمليات الجارية

١ – يتضمن علاقة الدولة مع الخارج فيما يتعلق بالتجارة الخارجية (للسلع والخدمات) ويفرق عادة في هذا الميزان الحساب بين :

أ – ميزان التجارة المنظورة: (ويشمل الصادرات والواردات من السلع)

ب – ميزان التجارة غير المنظورة:

(ويتضمن الصادرات والواردات من الخدمات غير المادية مثل الساحة أو النقل مثل قناة السويس .

بم تفسر .. يعتبر ميزان العمليات الجارية أهم قسمي ميزان المدفوعات ؟

يعتبر ميزان العمليات الجارية أهم قسمي نظام المدفوعات لانه يتعلق بالصادرات (دائن) والواردات (مدين) من السلع والخدمات والتي تؤثر تأثيراً علي مستوي النشاط الاقتصادي في الدولة .

أوضاع ميزان المدفوعات :

فإذا زادت المتحصلات (من الصادرات) عن المدفوعات (من الواردات) كان الميزان في (حالة فائض) . والعكس عجز ، والتساوي يكون الميزان متوازياً.

ثانياً : ميزان أو حساب العمليات الرأسمالية

ويتضمن هذا الميزان العمليات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال ما بين الدولة والدول الأخرى ويفرق عادة في حركات رؤوس الأموال هذه ما بين رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل ويعتبر رأس المال طويل الأجل إذا زاد أجله عن عام وإلا اعتبر قصير الأجل .

بم تفسر .... أسباب انتقال رؤوس الأموال

١ - لان الدولة قد تحقق فائضاً أو عجزاً في ميزانها التجاري فتلجأ الدولة إلي الإقراض والاقتراض .

٢ - ومن أجل تشجيع صادرات الدولة بمنح الدولة المستوردة بعض القروض قصيرة الأجل التي تساعدها علي الاستيراد .

انتقالات رؤوس الأموال

يأخذ انتقال رؤوس الأموال صوراً وأشكالاً متنوعة **وتتضمن** أهم أشكاله :

أولاً : القروض قصيرة الأجل :

١ – وهي تنتقل من دولة إلي أخري بقصد تسوية العجز أو الفائض في علاقاتها التجارية .

٢ – وقد تعمل الدولة من أجل تشجيع صادرتها إلي منح الدول المستوردة بعض القروض قصيرة الأجل لتمكينها من الاستيراد منها ويأخذ ذلك أشكال تسهيلات ائتمانية (أي الدفع المؤجل) للاستيراد في الحال والدفع المؤجل

ثانياً : القروض متوسطة وطويلة الأجل :

١ – وهي قروض تزيد علي العام وعادة تزيد مدة القرض طويلة الأجل عن خمس سنوات .

٢ – وترتبط هذه القروض عادة بالمشروعات الاستثمارية (فتمويل هذه المشروعات يحتاج إلي فترة زمنية قبل أن تبدأ في الإنتاج) .

ثالثاً : المساعدات الاقتصادية للتنمية (المنح) :

١ - عرف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية النظام الدولي هذا الشكل إذا تقدم بعض الدول الصناعية المتقدمة وبعض المؤسسات منحاً وإعانات للدول النامية :

أ) لمساعدتهم في جهودها ما أجل التنمية .

ب) لمواجهة ظروف خاصة مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير أو الحروب

تطور النظام الاقتصادي العالمي

العولمة

- شهد العالم علي مدار العقود العديدة الماضية تطورات سريعة ومتلاحقة وتعددت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية :
لعل أهم هذه التحولات هو الإزالة التدريجية للحدود غير الجغرافية بين الدول والكيانات السياسية ، بحيث أصبح يسود اتجاه نحو توحيد القوانين التي تحكم كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .
- كما خرجت الدعوة إلي نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان علي مستوي دول العالم المختلفة .
- يشاهد المواطن حالياً في أي دولة ما يحدث في بقية دول العالم ، ذلك باستخدام الأدوات الإلكترونية التي تساعده علي تغيير محطات البث التليفزيوني .

يلاحظ أن

أنماط الاستهلاك تتقارب علي نحو تدريجي بسبب تأثير الإعلانات التجارية العابرة للحدود ، وأيضاً وجود الشركات متعددة الجنسيات وما تملكه من وسائل إلكترونية حديثة .
-هذه التحولات وغيرها هو ما أصبح يطلق عليه الآن " العولمة " . هناك عولمة القوانين والسياسات خاصة في المجال الاقتصادي ، العولمة الاجتماعية ، والعولمة الثقافية ، العولمة العلمية .....

العولمة إذاً وخاصة الاقتصادية منها :

معناها أن كل كيان اقتصادي يتكامل ويندمج مع كيانات أخري ليتكون من الكل مجموع اقتصادي علي مستوي العالم يخضع للقوانين والقواعد ذاتها بغض النظر عن خصوصية هذه الكيانات سواء كانت متقدمة أم مختلفة ، فقيرة أم غنية ، ولا يفرق بينها سواء إعطاء مهلة من الوقت لكي تلحق الكيانات الضعيفة بالمجموع .

روافق العولمة :

١ – حدوث تحولات عديدة في هيكل الإنتاج ذاته ، إذ تغيرت دوال (مكونات) الإنتاج أصبحت أهم المدخلات ، تتمثل في المعرفة والمعلومات وأنواع جديدة من المواد الأولية تحل محل المواد التقليدية
٢ – قيام ثورات علمية عديدة خاصة في مجال الزراعة ، يتضح ذلك في الهندسة الوراثية وظهور سلالات جديدة من النباتات والحيوانات وظهرت ثورات في مجال الإلكترونات الدقيقة ، الطيران المدني ، تكنولوجيا المعلومات ، أجهزة الربوت .
٣ – ازدادت حركات رؤوس الأموال كثيراً – أضعاف حركة التبادل التجاري ذاته – مدفوعة بالتقدم في وسائل الاتصال من جهة ، وبدافع المضاربة من جهة أخري مستفيدة من مناخ التحرر في السياسات والاقتصاد من جهة أخري .
٤- ألقت العولمة بظلاله علي طرق الأداء في الاقتصاديات الوطنية ذاتها حيث أسهمت في التحرير داخل الاقتصاديات الوطنية وفرض العديد من النديات علي الدول النامية مع منحها فرص عديدة أمام الدول المتقدمة إذا استطاعت أن تستفيد منها وهو ما يعد تحدياً ، <u>ويتم ذلك من خلال :</u>

<u>أ) يعطيها فرصة النفاذ (الوصول) إلي أسواق الدول الأخرى إذا :</u>

١ – طورت جهازها الإنتاجي .
٢ – تنتج بتكلفة اقتصادية افضل من غيرها .
٣- تنتج منتجات ذات نوعية جديدة لتكون لها ميزة تنافسية .

ب) هذه المنتجات تتعرض لمنافسة شديدة وغالباً غير متكافئة مع سلع الدول الأخرى

خاصة إذا كانت تعمل في ظروف إنتاجية أفضل من حيث التكنولوجيا المتطورة ، السياسات الواعية المشجعة علي الإنتاج ، توافر المهارات الإدارية والعلمية والسوق ....

٤- جاء اتفاق الجوانب التجارية لحماوئية حقوق الملكية الفكرية (التربس) ليجعل الأمر أكثر صعوبة من حيث :

أ) إطالة مدة الحماية .

ب) توسيع نطاقها لتشمل المنتجات بالإضافة إلي وسائل الإنتاج .

ج) فرض عقوبات اقتصادية شديدة علي مخالفة هذه الأحكام وغيرها .

*** على الدول الساعية للتقدم أن :**

١ - تعني بتنمية مواردها البشرية أي العناية بالتعليم ومكوناته المختلفة مع التركيز علي عنصر الجودة التعليمية

٢ - العناية بالبحث العلمي والتطوير .

٣ - تعني بتطوير إنتاجها كماً ونوعاً ، ورفع مستوي الكفاءة لديها

٤- تعني بخلق طلب متميز لدي القطاعين العام والخاص علي المنتج التعليمي المتميز من جهة ونتائج البحث والتطوير من جهة أخري

٥- تعني الدول النامية بخلق تكامل اقتصادي فيما بينها ، ولعله من الأفضل للدول العربية

٦- على مستوى الأفراد يجب اتقان العديد من المهارات المهنية واللوجستية التي تؤهلهم للحصول علي فرص عمل في الداخل أو الخارج .

القوي الاقتصادية الرئيسية في العالم المعاصر

نتيجة إنطلاق الثورة العلمية والتكنولوجية بصفة عامة وثورة علوم الاتصالات ، الحاسب الألي بصفة خاصة شهد العالم معدلات متسارعة للنمو خلال النصف الثاني من القرن العشرين .

جاء هذا النمو غير متوازن بين المجتمعات المختلفة بل وبين الفئات والمناطق المختلفة داخل المجتمع الواحد .

*** ينقسم العالم في بداية الألفية الثالثة بصفة عامة إلي :**

أ) شمال متقدم (الجزء الشمالي من الكرة الأرضية) مثل اليابان وأوروبا والولايات المتحدة وكندا ، وتتميز بتطور هياكلها الاقتصادية وهي تحقق معدلات نمو مرتفعة وتوفر دخولاً مرتفعة لمواطنيها

ب) جنوب مختلف (الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية) في شرق ووسط وجنوب أسيا وقارة أفريقيا وقارة أمريكا الجنوبية (اللاتينية) مع استثناء دول النمو الأسيوية وجنوب أفريقيا والصين وبعض الدول العربية البترولية ، دول هذا الجزء الجنوبي تعاني من التخلف النسبي لهياكل اقتصادياً وتنمو بمعدلات محدودة ، ولا توفر إلا مستويات منخفضة من الدخول لمواطنيها .

تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٣ م الذي يصدره البنك الدولي

- يحذ أنه برغم الانخفاض الطفيف للنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع (أي الذين يعيشون علي أقل من دولار واحد في اليوم) إلا أن عددهم ١.٢ مليار نسمة في نهاية القرن العشرين أي بنسبة ٢٠ % تقريباً من سكان العالم البالغ حوالي ٦ مليار نسمة .
- كذلك ترتفع نسبة الفقراء الذين يعيشون علي أقل من دولارين في اليوم الواحد إلي ٥٠ % تقريباً من إجمالي عدد سكان العالم (حوالي ٣ مليار نسمة) .
- اتسعت ظاهرة عدم المساواة في توزيع الدخول علي مستوي العالم بل وتضاعف في الأربعين سنة الأخيرة الفارق بين متوسط الدخل في أغني ٢٠ دولة أفقر ٢٠ دولة بحيث وصل متوسط الدخل الآن في الدول الأغنى حوالي ٣٧ مثل متوسط الدخول في الدول الأفقر .

*** الدول ذات الدخل الأكبر علي مستوي العالم وهي علي الترتيب :**

الولايات المتحدة الأمريكية – اليابان – ألمانيا – المملكة المتحدة – فرنسا – إيطاليا – كندا

- ❖ يلاحظ أن هذه الدول (باستثناء كندا) حجم دخلها يفوق التريليون دولار ويصل قيمته إلي ١١ مليون دولار تقريباً في الولايات المتحدة الأمريكية .
- ❖ هذه الدول تكون فيما بينها " مجموعة السبعة " وهي تجتمع بشكل دوري للتنسيق فيما بينها بخصوص موقعها من كل كا يجري في العالم باعتبارها المحتكرة لقرابة ثلثي دخل العالم بأسره ، وأقل قليلاً من نصف حجم تجارة العالم في السلع
- ❖ متوسط دخل الفرد فى مصر حوالى ١٣٩٠دولار سنويًا ، وبحساب القوة الشرائية الحقيقية للدخل يرتفع متوسط الدخل الى ٣٤٩٠ دولار سنويًا

من اسئلة الامتحانات

س١ : قارن بين :

- العلاقات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الدولية (ث . ع ٢٠٠٣)
- ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة . (ث . ع ١٩٩٦)

س٢: بم تفسر :

١ – تعويم العملة ؟ (ث. ع ١٩٩٣)
٢ – الأخذ بنظام حرية الصرف؟ (ث. ع ١٩٩٤)

س٣: ما المقصود بالمفهوم الاقتصادى الأتى :

- ميزان المدفوعات (ث .ع ٩٢ / ٩٣ / ٩٥ / ١٩٩٦)

الى اللقاء ....

ونلتقى مع مراجعة المنهج كاملاً

المحاضرة القادمة